

دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

المدرس سكنه جهيه فرج*
قسم الدراسات الاقتصادية / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المستخلص :

إن التعليم بكافة مراحله ومستوياته يعتبر الأداة الأساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري أو ما يسمى بالاستثمار في رأس المال البشري، وإن النظام التعليمي في العراق حكومياً ولجميع المراحل الدراسية، إذ تقوم الدولة بتوفير أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمستلزمات التربوية وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي التي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية، وعملية تطوير التعليم يجب أن تكون عملية مستمرة وشاملة لجميع عناصره ومكوناته لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق مطالب التنمية، وقد توصلت الدراسة أن ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير، ما يعني أن النسبة الأكثر تنفق كرواتب وأجور، أما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى إلا بالقليل، وهو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم وبنية الدولة، إذ ينبغي أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية تهدف تقليل نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان، لذا يجب توفير الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله، وجذب المعلمين والمعلمات ممن يتميزون بقدرات فكرية واجتماعية فائقة، ويجب على الحكومة أن تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد منتجين ومؤهلين، فضلاً عن السياسة الاقتصادية ينبغي أن تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على أفراد المجتمع كافة للقضاء على الفقر من أجل تعلم أفضل.

الكلمات الدالة :

الاستثمار، رأس المال البشري، التعليم، مؤشرات التنمية الاقتصادية، سوق العمل،

* E-mail: sakanf@yahoo.com

المقدمة :

يُعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة ملحة لأجل تكوين الشخصية وبناء المستقبل منذ القدم، ويتطور المجتمعات تكون الحاجة إلى التعليم أكثر إلحاحاً، فكلما تقدمت العلوم وهيمنت التكنولوجيا الحديثة على مختلف مرافق الحياة زادت حاجة المجتمع إلى تعليم أبنائه وتدريبهم على مختلف صنوف العلم والتكنولوجيا. كما يُعد التعليم من أهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية معاً، ويؤدي التطور فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى. لقد شكل التعليم محوراً رئيساً لخطط التنمية كافة، كما انه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز أهمية التعليم من خلال تطوير الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، وان النمو الاقتصادي لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية ولاسيما بالقضاء على الفقر والبطالة والأمية والتي تنتج عن قصور في امتلاك رأس المال المالي، وعن سوء استغلال رأس المال المادي، وضعف وريادة كفاءة رأس المال البشري، وتعاني العديد من البلدان وبالأخص النامية منها مشكلات في مجال الرقي بمستوى التعليم (كمّاً ونوعاً) وفي كيفية الاستثمار في التعليم والتدريب.

أهمية البحث :

التأكيد على قيمة التعليم في دعم التنمية، والإنسان هو الهدف من التنمية وهو المنفذ الرئيس والمستفيد الأول، وان الإنسان لا بد أن يجعل نتاجه وانجازته المادي والفكري متأثرة به... وتأسيساً على أهمية التعليم وعلاقته بالتنمية، فمن الضروري بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كمّاً ونوعاً مستهدفة إيضاح دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل في العراق.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري، فضلاً عن دراسة أثر التعليم على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية من بطالة، وتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر.

فرضية البحث :

أستند البحث إلى فرضية مفادها أن عدم تقدم التعليم أو الارتقاء به يمثل عقبة رئيسة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فان قلة التحصيل التعليمي، وريادة نوعيته يؤدي إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

مشكلة البحث :

تتعلق المشكلة بالإجابة عن التساؤل الرئيس وهو : ما هو دور التعليم في دعم التنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تحديات العصر أي تسارع التقدم العلمي والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

المحور الأول

الإطار المفاهيمي للتعليم والتنمية

أولاً: مفهوم التعليم

يهدف التعليم إلى مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية الاجتماعية والتقنية سواءً في مجال العمل أم المجتمع، تحقيقاً للتكامل والترابط بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وصولاً إلى النهوض بها عن طريق حشد الطاقات البشرية وإنمائها، وحشد طاقات البيئة والاستفادة منها وذلك طبقاً لخطط وإجراءات تنظيمية، تقوم بدور الوسيط بين هذه الطاقات كمدخلات، وبين المخرجات المستهدفة كنتائج متوخاة⁽¹⁾.

ويأخذ التعليم عند بعض المفكرين معنى التدريب من أجل التغيير، وتعزيز التعلم الذاتي على مستوى كل من الفرد والجماعة، ولا يعني وصفه باستمرار، أنه ليس له حد يقف عنده، فهو قد يتوقف، ولكنه لا يلبث حتى يبدأ مجدداً نظراً لحاجة تطراً، سواءً أكانت ممثلة في ظروف البيئة والمجتمع أم مستجدات الحضارة، لاسيما التقنيات التي يتوصل إليها العقل البشري من حين لآخر، مما يستدعي استمرار التدريب والتعاش معهما، كي لا تستبد بالمجتمع الحاجة ولكي يتمكن من مواكبة العصر². وقد أشارت منظمة اليونسكو في برنامج وميزانية (2006-2007) بأن (التعليم هو عملية تعلم تبدأ منذ الولادة لتأخذ مكانها في العائلة والمجتمع والأكثر في المدرسة، انه الأداة الأولية لتحويل المجتمع وتقوية قدرات الناس لتحويل رؤاهم للمجتمع إلى الحقيقة، فالتعليم يبني القدرات للتفكير بمستقبل مشرق تضمن نوعية التعليم، محتويات وطرق مخرجات التعليم، فضلاً عن القيم مثل السلام، وحقوق الإنسان، والمواطنة الديمقراطية، والتسامح، وفهم التواصل الحضاري)، وقد بين تقرير التنمية البشرية لسنة 1996 بأن فوائد التعليم الأوسع نطاقاً تتضح من المقارنات فيما بين البلدان، ففي عام 1960 كان دخل الفرد في باكستان وكوريا الجنوبية متماثلاً، في حين كانت نسبة القيد في المدارس الابتدائية شديد الاختلاف فبينما كانت تبلغ 30% في باكستان كانت هذه النسبة 94% في كوريا، وقد أعزى هذا التقرير بأن ذلك كان من الأسباب الرئيسية في جعل نصيب الفرد من الناتج المحلي في كوريا يرتفع على مدى الأعوام الخمس والعشرين الماضية ليصل إلى ثلاثة أمثال نصيب الفرد في باكستان. كذلك أوضح التقرير المذكور بأن فوائد التعليم تتباين من حيث الإنتاجية وفقاً للتكنولوجيا المتاحة⁽³⁾.

¹ بيتر فورتر، المخطط والتعليم مدى الحياة، ترجمة: ك. بطوورس، مجلة التربية الجديدة، العدد (15)، 1987، ص 129-130.

² د. أحمد عارف ملحم، الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الخليجية، المنامة، 2007، ص 5.

³ باسمه محمد صادق الشبيبي، وأسيل عوض عبد الحميد، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع إشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الموارد البشرية، قسم سياسات التشغيل، بغداد، 2006، ص 39.

ثانياً : مفهوم التنمية

أن التنمية لغوياً هي من النمو، فعله الثلاثي: نما ينمو، بمعنى " زاد وكثر، يقال " نعى الزرع، ونما الولد، ونما المال "ومن ثم فهو بمعنى " كبر وازداد." والفرق اللغوي بين (النمو) و(التنمية) هو أن النمو يحمل معنى " التلقائية "بينما تحمل التنمية معنى " التدخل " لإحداث هذا النمو أو توجيهه وجهة معينة⁽¹⁾، والتنمية بأبسط معانيها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل ومواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا، إذ يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة، وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها ومصادرها وإمكانياتها المادية والبشرية، والإنسان بالطبع أئمن هذه المصادر⁽²⁾. وقد شاع استعمال لفظ التنمية في السنوات الأخيرة خاصة عند الحديث عن تنمية المجتمعات في الجوانب المادية وبالتحديد الاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات مثل: التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات، ومن هنا فإن الغالب في الحديث يكون عن الجوانب المادية منها، وتأثر مستوى دخل الأفراد بها وارتفاع استهلاكهم لسلع معينة ومدى استفادتهم من برامج تنموية معينة وغيرها. ولقد تعددت مفاهيم التنمية واختلفت باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله فهناك المنظور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي والديني⁽³⁾.

وهناك من يشير إلى هدف التنمية بأنها تنمية المجتمع تهدف إلى " نقل ذلك المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم . وهذا الانتقال يتطلب تغييراً جذرياً وجوهرياً في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البناء الاجتماعي والثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية، والتنمية تعني تفجير الطاقات لتحقيق تغيير جذري في أساليب الإنتاج تفيد منه الغالبية العظمى من شعوب الدول النامية"⁽⁴⁾، أن التغيير الجذري لا يمس أساليب الإنتاج فقط، وإنما هو تغيير جذري في كيان المجتمع كله مادياً ومعنوياً وروحياً⁽⁵⁾. كما تعني التنمية بأنها " عملية شاملة تهدف لإحداث تغيير حضاري، يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية (المادية والفكرية والروحية والإبداعية) المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء"⁽⁶⁾، وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها " العملية التي يمكن

¹ عبد الغني عبود، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992، ص 23.

² د. خالد عبد الجليل دويكات، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2007، ص 32.

³ محمد عبد العليم مرسي، التربية والتنمية في الإسلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، الرياض، 1992، ص 54.

⁴ محمد الجوهري، وآخرون، علم اجتماع التنمية، دار الهلال للطباعة والتجارة، القاهرة، 1984، ص 81.

⁵ محمد عبد العليم مرسي، التربية والتنمية في الإسلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، الرياض، 1992، ص 55.

⁶ علي خليل أبو العينين، التربية الإسلامية والتنمية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (22)، السنة السابعة، الرياض، 1987، ص 15.

المدرس سكنه جهيه فرج .. دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتنمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن⁽¹⁾، ويشير إلى أن مفهوم التنمية قد تطور تاريخياً على ثلاث مراحل هي: التنمية الاقتصادية وساد هذا الاتجاه في الستينات من القرن العشرين (العقد التنموي الأول)، وتنمية بشرية محورها الإنسان وساد هذا الاتجاه في السبعينات (العقد التنموي الثاني)، والتنمية المستدامة وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات (العقد التنموي الثالث)، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث يتضمن توفير الحاجات الإنسانية وتحقيق المشاركة الاجتماعية إلى جانب الحاجة إلى نظام عالمي يضمن التعاون ويحقق السلام والاستقرار ويعطي أولوية لدول العالم الثالث⁽²⁾، وتعرف التنمية الشاملة بأنها "عملية أو مجموعة عمليات تغيير هادفة تتضافر فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني المادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد والمجتمع أو تحقيق درجة عالية منها"⁽³⁾.

ومما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها "عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتياً خلال خطة زمنية معينة.

ثالثاً: دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق

هناك علاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية لأن هدفها ومحورها ووسيلتها هو الإنسان وغايتها هو تطبيق شريعة الله ونشرها والمحافظة على التراث والقيم العربية والإسلامية في عصر العولمة. ومما يؤكد الصلة والارتباط بين التعليم والتنمية ما يستقي من مبادئ وفلسفة المجتمع، إذ أن التعليم يهدف إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس الأفراد وإكسابهم المعارف والمهارات والقيم والعادات والتقاليد وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه وحضارته وتراثه في مواجهة تحديات العولمة⁽⁴⁾. والجانب الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية وأن التنمية الاقتصادية في علاقتها بالتعليم ربما تكون أكثر الأبعاد التي شغلت المهتمين بتناول العلاقة بين التعليم والتنمية، وقد يرجع ذلك إلى أن العلاقة بين التعليم من ناحية والتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية من ناحية أخرى أكثر وضوحاً وتحديداً، وربما كذلك في المقابل لأن التنمية

¹ عبد الغني النوري، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، دار الثقافة، الدوحة، 1988، ص 75.

² عبد المحسن سعد العتيبي، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1995، ص 67.

³ محروس أحمد غبان، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقه، الطبعة الأولى، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، 1994، ص 17.

⁴ وزارة التعليم العالي، التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي رؤية لمنظومة التعليم العالي في مصر حتى عام 2021 من خلال المخطط العام لمنظومة التعليم العالي في مصر (2005-2021)، القاهرة، 2006، ص 20.

الاقتصادية هي من أكثر الجوانب التي تشغل الإنسان لارتباطها بدخله ومستوي معيشته⁽¹⁾، وتوجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، إذ إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة، والكوادر الفنية والإدارية، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التربية والتعليم، وفي المقابل فإن التنمية الاقتصادية توفر رأس المال اللازم للإنفاق على التعليم. ويؤكد المتخصصون على إن التعليم العام يسعى إلى تزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات والقيم التي تفيدهم في حياتهم العملية، ويعمل على تنمية العمليات العقلية لمواصلة التعلم، ويزيد من قدرتهم على أداء المهام والأعمال، وعلى كيفية التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا وأدوات الإنتاج الحديثة⁽²⁾. كما إن التقدم لم يعد مرتبطاً بمصادر الثروة الطبيعية المتاحة للأمة بقدر ارتباطه بمصادر ثروتها البشرية حيث تعتمد الحضارة المعاصرة - وهي حضارة علمية وتكنولوجية - على أفكار وثقافة الناس، ثم هي تتحول إلى عمل على أيدي الناس، ومن ثم فإن التجديد يجد جذوره في تنمية العنصر البشري، والتربية في مفهومها العام لا تزود بمهارات خاصة فحسب بل إنها أيضاً تنمي اتجاهات إيجابية نحو ألوان خاصة من النشاط، ونحو قيمة التربية ذاتها، وأنه من المقبول أن تكون هذه الاتجاهات أكثر أهمية في دفع التنمية الاقتصادية، وأن التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الثروة البشرية ورفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة⁽³⁾. وأن التربية هي الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطالما أن التعليم في العراق يعاني من بعض المشكلات فإنه يمكن القول أن تلك المشكلات التي يعاني منها التعليم تنعكس أثارها السلبية على خطط التنمية فيها، ولا يمكن بالتالي أن تحقق هذه الخطط أهدافها كاملة، وإذا كان رجال الاقتصاد يقيمون ما تم إنجازه من خطط اقتصادية، ويحاولون أن يرجعوا القصور في تحقيق أهداف الخطة إلى عوامل اقتصادية. وإلى الزيادة السكانية غير المتوقعة، فإنه يمكن القول أن أهم عامل وراء قصور خطط التنمية الاقتصادية، في تحقيق أهدافها كاملة، هو قصور في بعض جوانب التربية، وينطبق ذلك على مراحل التعليم بصفة عامة، وأن الصعوبة الأولى التي تواجه عملية التنمية تتعلق برأس المال البشري، ولهذا يكون التقدم والتنمية بطيئة السرعة⁽⁴⁾. ومما سبق يمكن أن نؤكد على أهمية تحسين مستوى التعليم والربط بين التعليم ومناهجه من ناحية وحاجات ومتطلبات

¹ عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة: دراسة في النموذج الكوري، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 177.

² أحمد عابد الطنطاوي، إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، التربية والتنمية، العدد (8)، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، 1995، ص 210.

³ علي علي عبد ربه، إسهامات التعليم في دخل الفرد والمجتمع وعلاقتها بالحراك الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وخفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري، دراسات تربوية، المجلد (10)، الجزء (73)، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1994، ص 32.

⁴ سعيد بامشموس، ونور الدين عبد الجواد، التعليم الابتدائي: دراسة منهجية، الطبعة الأولى، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 1980، ص 28.

التنمية في المجتمع من ناحية أخرى. وأن دور التعليم في التنمية تستند على مبدأ زيادة الإنتاجية في حالة التنمية البشرية أو تحقيق مستوى معين من الإنتاجية كما هو في التنمية الاقتصادية، فالتعليم يرفع من مساهمة القوى العاملة في الناتج، فضلاً عن أنه يكفل حد معين من الناتج من خلال توفير الأيدي العاملة الماهرة الفنية والمدرّبة على أحدث مناهج التدريب العملية⁽¹⁾، لذلك فإن دور ووظيفة أي نظام تعليمي ضمن أي تشكيلة اجتماعية واقتصادية لبلد ما تتحدد وفق اعتبارات وخصوصيات منها تلبية الاحتياجات من القوى العاملة الضرورية لإنجاز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهيئة وإعداد الهيئات التدريسية والملاكات التدريبية لمستويات التربية والتعليم كافة وبحسب التخصصات المطلوبة، وتهيئة القوى العاملة عالية المستوى من النواحي العلمية والفنية المسؤولة عن التعامل مع العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير لمواجهة تحديات العصر وفق حاجات البلد. أن الدور الذي يسهم به التعليم في النمو الاقتصادي يبدو واضحاً من خلال المخرجات التي تدخل إلى سوق العمل من مختلف الاختصاصات والمستويات التعليمية التي كانت تساهم في عملية التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية خاصة خلال عقد السبعينات، وإن يكن القياس الدقيق لإنتاجية التعليم مازال موضع جدل⁽²⁾، وفي مقال نشر في مجلة التمويل والتنمية للكاتب ستيفن أوضح بأن تعليم السكان في مبادئ العلوم والحساب والقراءة أثر كبير على درجة الإنتاجية في العالم النامي وتعد الصلة بين الزراعة القائمة على الري والتعليم مثلاً: إذ أوضح بأنه كلما زادت الحاجة إلى التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والري، كانت الحاجة إلى تعليم أساسيات ومهارات كمعرفة أنواع البذور مرتفعة الغلة والتوزيع الدقيق للأسمدة ومكافحة الآفات، وكلما ارتفعت مستويات التكنولوجيا ازدادت حاجة المزارع إلى معرفة أولية ببعض مبادئ العلوم البيولوجية ويكون قادراً على اقتناء معلومات جديدة من المصادر المطبوعة والالكترونية، أي أن يكون المزارع قادراً على أن يحسب دالة الإنتاج بنفسه كل عام ومع كل تغير في المحاصيل. إن العجز عن فهم أو سوء فهم المبادئ التي تقوم عليها التكنولوجيا الجديدة يمكن أن تؤدي إلى محاصيل زراعية سيئة للغاية وإلى آثار جانبية ضارة، ولا تقل الحاجة إلى مثل هذه المهارات والأساسيات إلحاحاً بالنسبة للصناعات التحويلية⁽³⁾.

رابعاً : دور التعليم في التنمية البشرية وسوق العمل

يُعد التعليم من ركائز نهضة الأمم فالدول التي تقدمت واهتمت بالتنمية البشرية التي عمادها إصلاح نظام التعليم والتدريب وخطته وأهدافه ومناهجه. وقد عقدت الدول العربية عامة على دعم التعليم وتطويره انطلاقاً من أن التعليم ثروة وقيمة ثقافية في حد ذاته من ناحية، وأنه ركيزة لدفع عجلة التنمية من ناحية ثانية، ولأنه وسيلة للحراك والتغيير الاجتماعي والتميز والتفوق ومواجهة تحديات

¹ فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، أربد، 2006، ص 158.

² د محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1991، ص 51.

³ باسمه محمد صادق الشبيبي، وأسيل عوض عبد الحميد، مصدر سابق، ص 36.

العصر والعمولة من ناحية ثالثة⁽¹⁾. وإن الموارد البشرية وتنميتها لم يعودا يعتبران أمراً سطحياً بالنسبة للدولة فرأس المال البشري هو مفتاح التقدم الاقتصادي وتكوين الثروة وهو محور التنمية الوطنية وتطوير مؤسساتها وعنوان تنميتها. ويتمتع الأفراد بإدراك عميق لقيمة رأسالمهم البشري والسعر العالي الذي يحظون به في الاقتصاد المبني على المعرفة، وحيث أن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث⁽²⁾. فالتعليم هو عملية صناعة لأجيال المستقبل وان استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لان المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة، فضلاً عن تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية وغيرها⁽³⁾، وعلى هذا الأساس فان تعزيز جودة التعليم تشكل هاجساً عند النظام السياسي، كما هو هاجساً للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع، مما دفع هذا إلى أهمية التعليم وتفعيل دوره في إعداد نظام يتحقق من خلاله الجودة التي تعتمد على بنية نظام متكامل للمؤسسة التعليمية. وهذا يتطلب طبعاً تغير الأسس التقليدية التي يركز عليها التعليم، ويتطلب استجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلي متطلبات تطوير ومهارات الموارد البشرية وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات في سوق العمل مما يجعل التعليم قادراً على التأثير الجدي في المجتمع عبر تطوير العمل البحثي وتكوين المعرفة وإنتاجها ثم نقلها إلى المجتمع لكي تصب في خدمة الإنسان والمواطن والوطن والأمة⁽⁴⁾.

المحور الثاني

آثار التعليم على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق

أولاً : واقع التعليم في العراق

تمتع النظام التعليمي في العراق بمستوى جيد من الاهتمام والتطوير خلال عقد السبعينات والثمانينات، إذ حقق معدلات عالية للتعليم وعلى جميع المستويات قياساً بالنظم التعليمية الأخرى في المنطقة، ونتيجة لارتفاع الطلب على التعليم فقد حقق تطوراً ملموساً في مراحله كافة، إذ حدثت تغيرات كبيرة في حجم وأعداد المسجلين في مختلف المراحل الدراسية. حيث ضمن الدستور العراقي مجانية التعليم في كافة مراحله منذ عام 1974، فضلاً عن مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي ومحاولة

¹ د. عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العمولة، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العمولة، جامعة المنصورة، مصر، 2006، ص 273.

² باسمه محمد صادق الشبيبي، وأسيل عوض عبد الحميد، مصدر سابق، ص 42.

³ باربرا ويتمر، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة: ممدوح يوسف عمران، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة، العدد (337)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2007، ص 77.

⁴ د. ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مجلة دراسات إيرانية، العدد العاشر، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2008، ص 174.

المدرس سكنه جهيه فرج .. دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

مدته إلى التعليم المتوسط⁽¹⁾، أن النظام التعليمي في العراق حكومياً ولجميع المراحل الدراسية إذ تقوم الدولة بتوفير أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمستلزمات التربوية⁽²⁾، وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي والتي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية. أن الفلسفة التربوية في البلد يتم تعزيزها ضمن إطار يتناول المحاور الآتية⁽³⁾:

- حق التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية ولجميع المواطنين.

- إلزامية التعليم الابتدائي ومحاولة مده إلى المرحلة المتوسطة.

- نشر التعليم بجميع فروع.

- تحقيق مبدأ توفير فرص التعليم لجميع المواطنين من دون تمييز.

- إيلاء عناية خاصة لسكان المناطق الريفية والنائية.

- تشجيع التفوق والإبداع في سائر الأنشطة الفكرية والعلمية والفنية.

- العناية بالمتميزين من الطلاب والتربية الخاصة لبطيئي التعلم.

1. تطور الإنفاق على التعليم في العراق

يُعد الإنفاق على التعليم استثماراً في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في أي بلد كان، إذ يُعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي⁽⁴⁾، وعليه فإن أداة التنمية هي أن يكون الإنسان العراقي قادراً على خدمتها والتأثير فيها والمشاركة في الإنتاج وتقديم المجتمع، إذ تشير البيانات المتاحة بان معدل النمو لهذا الإنفاق قد بلغ 21,7% خلال المدة (1970-1980). وتشير المؤشرات بأن نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي قد بلغت 22,2% عام 1990 مما يؤثر تأثير الحرب والحصار الاقتصادي على الإنفاق على التعليم بالرغم من ارتفاع الإعداد المطلقة للأرقام التي تعكس التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي. إذ كانت ميزانية التعليم تمثل 5,2% من الناتج القومي الإجمالي لعام 1970 انخفضت إلى 4,1% لعام 1980 وان الإنفاق على التربية كان يشكل 6% من الناتج القومي الإجمالي لعام (1988-1989). وعليه فان التخصيصات المالية للتربية والتعليم قد تأثرت بشكل مباشر بعد عقد الثمانينات والزيادة المطردة للإنفاق على التسليح العسكري بعد أحداث حرب الخليج وفرض الحصار الاقتصادي على العراق حيث انخفضت إلى 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 1990⁽⁵⁾، وأن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 4,7% و 4,8% خلال العامين 2004 و 2005 نتيجة

¹ د. علاء الدين العلوان، نحو رؤية مشتركة للتربية في العراق، وزارة التربية، بغداد، 2004، ص 72.

² وزارة التخطيط، هيئة تخطيط القوى العاملة، دراسة تخطيط القوى العاملة العلمية والفنية في العراق للمدة (1975-2000)، بغداد، 1994، ص 21.

³ د. طارق العكيلي، انعكاسات النمو الكمي والنوعي على التنمية، ندوة التنمية البشرية في العراق، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1994، ص 12.

⁴ ستيفان هينيمان، تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، العدد (1)، 1980، ص 35.

⁵ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1990.

للارتفاع الكبيرة في أسعار النفط وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم إلى 4,9% ثم ارتفعت إلى 5,9% عام 2007. وقد حدث تطوراً إيجابياً على امتداد عمر الدولة العراقية فيما يتعلق بتمويل النظام التعليمي. أن هذا الارتفاع كان اقل بالقياس إلى المستوى العام وتعاضم الحركة الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾ في السنوات التالية تعاضم الربيع النفطي، وتعاضم معه نسبياً الإنفاق على التعليم. وفي عقد السبعينات تعاضم الإنفاق وذلك لمواجهة متطلبات مجانية التعليم والزاميته كذلك متطلبات محو الأمية الإلزامي. غير أن حجم الإنفاق بدأ بالتراجع مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) ثم ازداد الوضع سوءاً بعد عام 1991 (حرب الخليج الثانية مع استمرار الحصار الدولي) وفي عامي 2002 و 2003 تحولت إعداد من المدارس إلى مخازن للأسلحة ومع بدء الحرب وانهيار النظام السابق تعرضت المؤسسات التعليمية للنهب والتدمير. ووجد النظام التعليمي أول متنفس له عام 2004 حيث أسهمت اليونيسيف مع وزارة التربية في تقويم وضع التربية والتعليم وقام البنك الدولي قبل ذلك أي في عام 2003 بوضع تقديرات مشتركة لإعادة الأعمار في عام 2003، ومع الاستقرار النسبي للأوضاع عام 2005 تحسن نصيب تخصيصات وزارة التربية لتبلغ نسبة الموازنة الجارية إلى الموازنة الاستثمارية للتربية 2,5% من الموازنة الجارية لعام 2005 ثم ارتفع في عام 2015 ليصل إلى 9,6% من الموازنة الجارية كما يتضح من الجدول رقم (1) الذي يبين تطور الإنفاق التعليمي في العراق. حيث كانت نسبة الموازنة الجارية للتربية من مجموع الموازنة الجارية للعراق قد بلغت ما نسبته 3.18% عام 2005 وارتفعت لتصل إلى 6.21% عام 2015، أما نسبة الموازنة الاستثمارية للتربية من مجموع الموازنة الاستثمارية للعراق فقد كانت 0.25% عام 2005 وارتفعت إلى 0,96% لعام 2015، ويلاحظ إن ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير ما يعني أن النسبة الأعلى تنفق كرواتب وأجور، أما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى إلا بالقليل. فيما ارتفعت الموازنة الجارية للتربية على نحو متصاعد وواضح إلا أن نسبة الموازنة الاستثمارية إلى الموازنة الجارية ارتفعت بشكل كبير من 4.6% عام 2005 إلى 19.3% عام 2015 وهو مؤشر يفصح عن الاهتمام بالإنفاق الاستثماري كما يؤشر حقيقة أن ما سينفذ من مشاريع سيكون كبير. أما نسبة الموازنة الإجمالية للتربية من مجموع الموازنة العامة للعراق فقد كانت 2.1% لعام 2005 ثم ارتفعت إلى 3.3% لعام 2015.

¹ د. هاشم جواد، مقدمة في العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد، 1988، ص 110.

المدرس سكنه جهيه فرج .. دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

الجدول رقم (1)

تطور الإنفاق التعليمي في العراق للمدة (2005-2015) (مليون دينار) (عدا إقليم كردستان)

الموازنة	الموازنة الجارية للعراق (1)	الموازنة الاستثمارية للعراق (2)	المجموع (3)	الموازنة الجارية للتربية (4)	نسبة (4) إلى (1)	الموازنة الاستثمارية للتربية (5)	نسبة (5) إلى (2)	مجموع الجارية + الاستثمارية للتربية (6)	نسبة (6) إلى (3)	نسبة (5) إلى (4)
2005	19025800	11183000	30208800	605135	3.18	27990	0.25	633125	2.1	4.6
2008	44190747	9272000	53462747	1589720	3.59	22000	0,23	1611720	3.0	1.4
2012	33232610	26336562	59569172	1928112	5.82	346000	0.57	2274112	3.8	17.9
2014	24931232	5862523	30793755	1376600	5.52	291000	1,17	1667600	5.4	21.1
2015	12520311	15671227	28191583	777255	6.21	150000	0,96	927255	3.3	19.3

المصدر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة 2014، الباب التاسع، إحصاءات التربية والتعليم.

أن مؤشرات التطور الكمي مهمة إذا ما أخذنا بالاعتبار حجم الدمار الذي لحق بالنظام التعليمي تُعد متواضعة، فضلاً عن كلمة مثل (مدرسة) قد لا تعني المدرسة بالصورة التي نعتقد أنها تحقق الشروط والمتطلبات الإنسانية والتربوية. كذلك نلاحظ أن هناك تذبذباً في حصة المدارس في السنوات المؤشرة بينما تتصاعد حصة الطالب وهو أمر يتطلب درجة كافية من الموازنة، حيث كانت حصة الطالب من الموازنة الجارية للعام الدراسي (2004-2005) ما قيمته 111 ألف دينار ثم ارتفعت إلى 244 ألف دينار للعام الدراسي (2005-2006)، ثم ارتفعت إلى 313 ألف دينار للعام الدراسي (2007-2008). أما حصة المدارس من الموازنة الجارية فقد بلغت 0,026% للعام الدراسي (2004-2005) وارتفعت لتصل إلى 1,30% للعام الدراسي (2007-2008) كما هو موضح في الجدول رقم (2) الذي يبين حصة الطالب والمدرسة من الموازنة الجارية للتربية في العراق. وان مشكلة النظام التعليمي بكل جوانبه قضية وطنية كبرى مع ملاحظة أن هذا النظام لم يكن موضع اهتمام منذ أكثر من ربع قرن وقد تعاضمت مشكلاته في السنوات الأخيرة⁽¹⁾. والواقع أن من الخطأ الجسيم النظر إلى التعليم بوصفه نظاماً ينبغي أن يخضع للاعتبار المالي للدولة لان مستقبل المجتمع يتوقف عليه كما أن أية زيادة في تمويله تُعد استثماراً للمستقبل إذا أحسن التصرف فيها إلى جانب أن الأرقام بحد ذاتها قد تكون مضللة، فزيادات الرواتب مثلاً لا تعني التحسن في درجة الكفاءة بالضرورة. كذلك فإن زيادة الإنفاق على الطالب لا تقوم بالضرورة على قاعدة العدالة فهل إن ما يتفق على

¹ ينظر تصريح النائب الزامل في جريدة الصباح، العدد (1784)، 30 أيلول 2009، ص 3.

الطالب في مدرسة طينية بالريف يساوي الإنفاق على مدرسة في حي حضري من أحياء بغداد أو البصرة⁽¹⁾.

الجدول رقم (2)

حصّة الطالب والمدرسة من الموازنة الجارية للمدة (2008-2004)

(5) حصّة المدارس من الموازنة الجارية (1/3)	(4) حصّة الطالب من الموازنة الجارية (الف دينار) (1/2)	(3) عدد المدارس	(2) عدد الطلاب	(1) الموازنة الجارية للتربية	السنوات
0,026	111	15754	5,456,138	60513500	2005 -2004
0,011	244	16857	5,598,368	158972000	2006 -2005
0,009	272	17390	5,854,949	192811200	2007 -2006
1,30	313	17916	6,156,810	137660000	2008 -2007

المصدر:

– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة 2014، الباب التاسع، إحصاءات التربية والتعليم.

<http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>

2. الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق

شكل الإنفاق على التعليم ما نسبته 1,1 % تقريباً من مجموع الإنفاق، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم بنسبة ملحوظة بلغت 4,6 % خلال عام 2015 قياساً بالعام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع أجور الدروس الخصوصية وأسعار المستلزمات الدراسية في السوق المحلية وإلى ارتفاع الأجور في الكليات الأهلية والبالغ 23 % كلية أهلية في بغداد والمحافظات، وكذلك أجور الدبلوم والماجستير والدكتوراه على النفقة الخاصة، وكذلك أجور المدارس الخاصة⁽²⁾. ولا تعكس سنوات البحث كفاءة بالتمويل التربوي الاستثماري، لا من حيث الحجم ولا من حيث نسب التنفيذ بل الأكثر من هذا تباين ما يخصص للاستثمار التربوي خلال سنوات البحث بشكل حاد، فبعد أن بلغ متوسط ما يخصص للاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى 2 % فقط ليتضاعف بشكل مفاجئ خلال

¹ د. محيا زيتون، حول عيوب الإحصاءات التربوية: التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 75.

² البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، 2014، ص

المدرس سكنه جهيه فرج .. دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

السنوات الخمس المتبقية % 9 وهو أمر فوق الطاقة التنفيذية للوزارة مما انعكس سلباً على كفاءة التنفيذ، فمثلاً بالصرف الفعلي والانجاز المادي أن تلك النسب جاءت فوق الطاقة التنفيذية له ولم يكن مستعداً لها، ولهذا أعيدت مبالغ كبيرة من تلك التخصيصات مما حرم النظام التربوي من فرصة تحسين بنيته التحتية. لم تشهد المدة (2005-2015) تغييراً جوهرياً أو نقلة نوعية في الإنفاق على التعليم في العراق، إذ يبين الجدول رقم (3) ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي التعليمي من 1,239,832 مليون دولار عام 2005 إلى 8,896,962 مليون دولار عام 2015 بالأسعار الجارية وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي % 5,2 لعام 2005 ثم وصلت إلى % 7,9 لعام 2010 في حين وصلت في عام 2015 إلى ما يقارب 29.1 % والسبب في ذلك يعود إلى الأختلالات الهيكلية في بنية الموازنة التربوية وظروف موضوعية تتعلق بالعمل الميداني، أما الأختلالات فهما:

1. تدني نسبة ما يخصص للموازنة الاستثمارية التربوية إلى إجمالي الموازنة التربوية حيث الميل الدائم إلى تضخم في الموازنة الجارية، إذ لم يتعد نسبة الموازنة الاستثمارية طيلة السنوات العشر عتبة الـ 6.6 % من مجمل الموازنة التربوية العامة مما يجعل فرص نشر التعليم وإعادة تصحيح البنية التحتية له ضئيلة جداً.

الجدول رقم (3)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه والإنفاق على التعليم في العراق (دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (1)	النمو السنوي (2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (3)	الإنفاق على التربية والتعليم (4)	نسبة الإنفاق على التربية والتعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (5)
2005	65,140,293,688	----	2,350.2	1239832	%5,2
2007	88,840,050,497	36,38	3,125.6	7654324	%6,6
2008	131,613,661,510	48,14	4,513.0	7754321	%6,7
2009	111,660,855,043	15,16-	3,725.7	786976	%7,0
2010	138,516,722,650	24,05	4,487.4	7932567	%7,9
2011	185,749,664,444	34,09	5,839.3	8096532	%11,9
2012	218,000,986,223	17,36	6,650.2	8543232	%15,7
2013	232,497,236,278	6,64	6,882.4	8896765	%19,1
2015	223,508,094,683	7,32	6,420.4	8896962	%29,1

المصدر:

- البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?page=1&order=wbapi_data_value_2011%20wbapi_data_value%20wbapi_data_value-first&sort=desc

2. تضخم فصل الرواتب والأجور في الموازنة التربوية الجارية إلى حد بلغ متوسط هذا الفصل خلال المدة (2005-2015) 93 % تاركاً البنود الأخرى كالمستلزمات السلعية والخدمات والصيانة وغيرها تتصارع على نسبة جد ضئيلة 7 %، مما حد من قدرة الإدارة التربوية في المناورة وإيجاد فرص لتحسين نوعية التعليم وإصلاح بنيته من مختبرات ووسائل تعليمية وغيرها، إذ استمر

هذا القيد عصبياً وافقد الموازنة التربوية القدرة على الاستجابة للتغيرات ذات العلاقة بالعمل التربوي كالتغطية المختبرية الحديثة أو إدخال التقنيات المعاصرة (الحاسوب والمعلوماتية). أما الظروف الموضوعية فتتمثل بطريقة أو أسلوب إعداد الموازنة الذي بقي رهن التوقعات والتخمينات المحسوبة على أساس السنوات السابقة لهذا لم تستطع الإدارة التربوية عند إنفاق تلك الموازنة تحسين البنية التربوية بل على العكس ارتفع الازدواج الثنائي لكافة المراحل⁽¹⁾.

ثانياً : آثار التعليم على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق

1. التعليم والبطالة في العراق

يفترض بالعملية التعليمية أن تساهم في تذليل مشكلة البطالة لا في تفاقمها، غير أن ما يحصل في العراق هو العكس تماماً، حيث تعطي العديد من الدراسات دلائل على تردي نوعية التعليم في العراق وتؤكد هذه الدراسات بان ناتج التعليم في العراق تغلب عليه ثلاث سمات هي: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها. واسهم الخلل الحادث بين سوق العمل ومستوى التنمية من جهة ومخرجات النظام التعليمي من جهة أخرى في ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور وتفشي البطالة وتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى من العاملين مما يعني ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم. وفي الوقت الذي تحظى فيه العلوم الإنسانية بالأولوية من حيث الدعم المادي والمعنوي فان مخرجات هذه العلوم لا تنسجم مع متطلبات سوق العمل في العراق، في حين أن التعليم التقني والمهني والعلوم التطبيقية والتي تكون لمخرجاتها التعليمية فرصاً سانحة للتوظيف لا تحظى إلا بالقليل من العناية والرعاية⁽²⁾، والجدول رقم (4) يبين عدد سكان العراق ومعدل نموه ونسبة الأمية ونسبة الفقر ومعدل البطالة في العراق للمدة (2005-2015). إذ بلغ عدد سكان العراق في عام 2005 حوالي 27963 ألف نسمة ثم ارتفع ليصل إلى 32490 ألف نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ 2,60% لعام 2010 ووصل إلى 36643 ألف نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ 6,69% لعام 2015 وكانت نسبة الأمية 14,5% لعام 2005 ثم ارتفعت لتصل إلى 19,5% لعام 2010 ثم ارتفعت إلى 28,8% لعام 2015، فيما بلغ معدل الفقر 13,3% لعام 2005 ثم وصل إلى 16,5% لعام 2010 ثم ارتفع في عام 2015 إلى 30,0% بينما كان معدل البطالة 17,97% لعام 2005 وانخفض إلى 15,11% لعام 2010 بينما بلغ في عام 2015 ما مقداره 11,3%، إذ يلاحظ زيادة نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان لعدم وجود سياسة حقيقية للتنمية، كما أن الحكومة تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد اغلهم غير منتجين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة، أيضا السياسة الاقتصادية تعتمد على توزيع الثروات فقط وهذا

¹ اتجاهات الإنفاق الحكومي التربوي ومحدداته في العراق، مركز المعلومات واتخاذ القرارات، بيت الحكمة.

http://www.aicardes.org.tn/sem_aicardes/L3Ar2.pdf

² نبيل جعفر عبد الرضا، دور التعليم في تفاقم مشكلة البطالة في العراق، الحوار المتمدن، العدد (3711)،

ص3، 2012/4/28.

المدرس سكنه جهيه فرج .. دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2015-2004)

ما يقود إلى حصرها بيد أشخاص معينين يوزعونها في إطار المحسوبية والمنسوبية والمحزوبية، أي الانتماء إلى أحزاب معينة، فضلاً عن انتشار الفساد الذي استنزفه الثروات العراقية.

الجدول رقم (4)

عدد السكان ونسبة الأمية والفقرومعدل البطالة في العراق للمدة (2015-2005)

(عدد السكان بالألف)

السنوات	عدد السكان (1)	معدل نمو السكان (2)	نسبة الأمية (3)	معدل الفقر (4)	معدل البطالة (5)
2005	27963	-	14,5	13,3	17,97
2006	28810	3,03	15,9	13,5	17,50
2008	31895	10,7	14,8	14,3	15,34
2009	31664	0,72-	15,5	15,4	15,21
2010	32490	2,60	19,5	16,5	15,11
2011	33338	2,61	17,6	17,2	15,17
2013	34258	2,75	20,5	18,9	11,9
2015	36643	6,96	28,8	30,0	11,3

المصدر:

- الحقلان (1) و(5)، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا

المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة 2014، الباب الثاني، إحصاء السكان والقوى العاملة.

<http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>

- الحقل (3)، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، 2014، ص 238.

- الحقل (4)، اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، بغداد، 2013، ص 12.

وبسبب ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد العراقي فأن من نتائجها هو ارتفاع نسبة الفقر في العراق وهذا ما تؤكدته البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وفي تقريره لعام 2015 ذكر أن فجوة الفقر تبلغ ما نسبته 4.5% من سكان العراق، وهذا يعني أن جذور الفقر ليست عميقة بمعنى إن مقدار استهلاك غالبية الفقراء هو قريب جداً من خط الفقر وأن أية موارد إضافية محددة قادرة على انتشارهم من هذا الواقع. وان الفقر يتركز في الريف العراقي بنحو أعلى من المدن في مختلف المحافظات في مستوى كل من حجم الفقر وفجوة الفقر، ففي حين يُعد

أكثر من 40% من سكان بعض المحافظات من الفقراء وفي المرتبة الأولى منها المثني 49%، وفي بابل 41%، وصلاح الدين 40%، فأن هناك محافظات أخرى تقل فيها نسبة الفقراء عن 10%، ففي دهوك 9%، وفي أربيل والسليمانية 3%، وعموماً فإن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء تزداد فيها فجوة الفقر أيضاً. وان مؤشرات الفقر في محافظة المثني تؤكد أن مستوى الاستهلاك لـ 75% من سكان المحافظة يقل عن مستوى خط الفقر وأن فجوة الفقر في هذه المحافظة تصل إلى 24% وكذلك الحال في ريف محافظة بابل الذي تصل فيه نسبة الفقر إلى 61% وفجوة الفقر إلى 19% وفي ريف محافظة واسط تصل نسبة الفقر إلى 60% وتصل فجوة الفقر إلى 15%، وان هذه المؤشرات المهمة من الممكن الاستفادة منها لتكون قاعدة مهمة ومنطلقاً لبناء السياسات واتخاذ القرارات التي تستهدف رفع مستوى معيشة الفرد والأسرة العراقية خاصة وان العراق يمتلك من الموارد والقدرات ما يؤهله لتجاوز كل خطوط الفقر والانتقال إلى مرحلة الرفاهية بشكل سريع⁽¹⁾ وكشف تقرير للجهاز المركزي عن نسبة خط الفقر وملامحه في العراق بأن 23% من سكان العراق يقعون ضمن دائرة خط الفقر وتزداد هذه النسبة في الريف العراقي أكثر مما هي عليه في المدن. وأشار تقرير آخر إلى اختلافات واضحة في قياس حجم الفقر ونسبة الأفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر أي الأشخاص الذين لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية. وان متوسط أنفاق الفرد الحقيقي في عموم العراق يبلغ 127 ألف دينار شهرياً (أي ما يعادل 106 دولارات) وهذا المتوسط من الإنفاق يختلف من الريف إلى المدينة حيث يبلغ في الريف 97 ألف دينار وفي المدينة 139 ألف دينار. وبين التقرير أن خط الفقر في العراق يكون مساوياً لمبلغ 76896 دينار شهرياً للفرد الواحد وهذا التقدير قريب من التقديرات الموجودة في الدول المجاورة بحسب ما جاء في التقرير⁽²⁾.

2. التعليم والفقر في العراق

تضمنت إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق لعام 2010 محصلة تناولت التفاوت بين النساء والرجال الفقراء، بمعنى أن هناك تفاوتاً بين الفقراء أنفسهم، مصدرة التمييز القائم على أساس الجنس، أي أن فقر النساء أشد من فقر الرجال مع أنهم جميعاً فقراء، وقد استندت المحصلة إلى ثلاث مخرجات تتعلق بالعمل والتعليم والضمان الاجتماعي⁽³⁾، فمن خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (5) يتبين أن نسب الذكور تتفوق على نسب الإناث في كل المستويات التعليمية

¹ د. محمد الربيعي، هل من ضرورة لإصلاح التعليم العالي في العراق، شبكة العلماء العراقيين في الخارج، جامعة دبلن، أيرلندا، 2011، ص 1-3.

² وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة 2014، الباب الثاني، إحصاء السكان والقوى العاملة.

<http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>

³ اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، البنك الدولي، تحليل الفقر في العراق، الجزء الأول، النتائج الرئيسية 2010، ص 35-36.

المدرس سكنه جهيه فرج .. دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

باستثناء (الأميون و يقرأون ويكتبون) إذ ترتفع نسبة الإناث بأكثر من درجتين نسبيتين ويبدو أعلى فرق في النسب في فئة الأميين (حوالي 20 درجة)، إذ تبلغ حوالي 39% بين الإناث و 19% بين الذكور، وتبلغ نسبة الإناث اللواتي حصلن على الشهادة الابتدائية فما دون 91,3% مقابل 81,5% للذكور. أما الإناث اللواتي حصلن على المتوسطة والإعدادية فقد بلغت 7,4% فقط مقابل 13,7% للذكور،

الجدول رقم (5)

توزيع الفقراء بعمر 10 سنوات فأكثر بحسب الجنس والمستويات التعليمية في العراق عام 2007

إناث	ذكور	المستويات التعليمية
38,9	19,1	أميون
28,1	31,5	يقرأون أو يقرأون ويكتبون
24,3	30,9	ابتدائية
5,6	9,1	متوسطة
1,8	4,6	الإعدادية
0,7	2,7	دبلوم
0,5	2,1	بكالوريوس فأعلى
100	100	المجموع

المصدر:

- د. مهدي محسن العلق، وآخرون، وطأة الفقر من منظور النوع الاجتماعي: ورقة خلفية لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، بغداد، 2008، ص 17.

أما معدلات الالتحاق الصافي فتتضح بالجدول رقم (6)، إذ أن مشكلة تراجع معدلات الالتحاق بالمدارس هي بالتأكيد إفراز لعوامل عديدة لكن أهمها تدهور النظام التعليمي نفسه بعد إن كانت معدلات الالتحاق في العراق أعلى معدلات في المنطقة (مثلاً بلغت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية 99% عام 1980 وانخفضت إلى 77% عام 2006)، فضلاً عن إن العائد من التعليم ضعيف في العراق، إذ أن كل سنة إضافية واحدة من الدراسة ترفع متوسط الدخل بالساعة بنسبة 2,6% مقابل 6% للمتوسط الدولي⁽¹⁾، لا يرجع تقرير الفقر في العراق انخفاض معدلات الالتحاق بالدرجة الأساسية إلى عدم توفر المرافق التعليمية أو قلة المدرسين، إذ يشير إلى أن 11% من حالات عدم الالتحاق ترجع إلى صعوبة التنقل، كما أن ذلك الانخفاض لا يعود إلى الوضع الأمني وحده، ويرجع التقرير السبب الرئيس إلى تردي نوعية التعليم خلال سنوات من الإهمال، إذ ظل الاستثمار

¹ اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، البنك الدولي، تحليل الفقر في العراق، مصدر سابق، ص 67-68.

العام في التعليم منخفضاً لعقود عدة (مثلاً هبط معدل الإنفاق للطالب الواحد من 623 دولار عام 1989 إلى 35 دولار فقط عام 2003⁽¹⁾ .

الجدول رقم (6)

توزيع الفقراء بحسب الجنس و معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في العراق (بالآلاف)

المستوى	الذكور	الإناث	الإجمالي
الابتدائية	87,8	68,3	73,8
المتوسطة	22,4	16,2	19,4
الإعدادية	2,10	11	10,6

المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، العدد الرابع والثلاثون، أبوظبي، 2014، ص 342.

أن من أهم عوامل ضعف الالتحاق بالتعليم بالنسبة للإناث الفقيرات على نحو خاص هو أن الأسر الفقيرة حتى عندما تمتلك الوعي الكافي بأهمية التعليم فأنها تصطدم بمطالب (تدريس خصوصي، تبرعات، ملابس...) لا تقوى عليها اقتصادياً. مما يعزز رؤيتها لمنزلات المرأة التقليدية ويحثها على تزويج الفتاة بعمر مبكر أو دفعها لممارسة الخدمة المنزلية، أو رعاية صغار الأسرة إلى جانب أن ظروف الحصار أدت إلى تكوين رأي عام مفاده أن التعليم لا يرجى منة شيء وان الأفضل تعلم مهنة معينة للحصول على دخل مناسب. وحين يتعلق الأمر بجنس رب الأسرة الفقيرة نجد أن الأسر التي يقل دخلها عن دولار واحد في اليوم تبلغ نسبتها 3,1% ولا توجد اختلافات تذكر بين تلك الأسر التي أربابها من النساء عن الأسر التي أربابها من الذكور غير أن الفرق يبدو واضحاً حين يكون الدخل أقل من دولارين في اليوم، إذ تبلغ النسبة على مستوى العراق 19,8 منها 20,3% للذكور و 15,8% للإناث، أي أن نسبة الأسر التي أربابها نساء وتحصل على أقل من دولارين في اليوم تقل عن نسبة اسر الرجال بحوالي 5 درجات نسبية⁽²⁾. مع أن التعليم مجاني حتى الابتدائية فان بعض ظواهر الخلل والفساد تجعله مكلفاً للأسر الفقيرة مما يجعلها مضطرة لإنفاق جزء من دخلها على (الدروس الخصوصية). والواقع أن التعليم في العراق قد انتكس إلى حد أصبح معه اختلاف نظرة البعض للمعلم، إلى جانب شيوع الفساد وتردي البنية التحتية. ومضمون المناهج والمقررات⁽³⁾، يتصاحب

¹ البنك الدولي، الإنفاق على التعليم، التقرير الوطني عن التنمية البشرية لعام 2008، ص 129.

² د. مهدي محسن العلق، وآخرون، وطأة الفقر من منظور النوع الاجتماعي: ورقة خلفية إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، بغداد، 2008، ص 22.

³ كريم محمد حمزة، التعليم في العراق، ورقة للمناقشة، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص 2.

المدرس سكنه جهيه فرج .. دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)

هذا الأمر مع الافتقار إلى الوعي بأهمية المدرسة والذي تنامي مع سنوات الحصار الدولي على العراق ومع الظروف التي أفضى إليها الاحتلال، وانهميار النظام التعليمي. أن أول مظهر من مظاهر موقف الأسرة العراقية الفقيرة من التعليم أنها اقل إنفاقاً على متطلباته إذ ما قورنت بالأسر الأكثر غنى من جهة وبالإنفاق على السلع والخدمات الأخرى من جهة ثانية.

الجدول رقم (7)

متوسط إنفاق الأسر على التعليم للسنوات المؤشرة مقارنةً بنسب السلع والخدمات الأخرى

السنة	نسبة الإنفاق على التعليم %
1988	0,7
1993	0,4
2005	0,05
2007	0,8

المصدر: - مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء: المسح السريع 2005.

- الورقة الخلفية لإستراتيجية التخفيف من الفقر عن التعليم ص 41.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ظبي، 2014، ص 344.

والجدول رقم (8) يبين متوسط دخل الفرد وبحسب الفئات الثلاثية للدخل والبيئية يلاحظ أولاً الفارق بين الريف والحضر، وبين الفئات الأفقر 88 ألف دينار والأغنى 197,4 ألف دينار في الريف، ثم الفوارق في إجمالي الريف والحضر معاً. أن هذا المؤشر لا بد أن يؤسس في الذهن افتراضاً مفاده أن معوقات التعليم في الريف أشد صلابة من معوقات التعليم في الحضر ووجود أكثر من 700 مدرسة طينية في الريف قد يعد دليلاً على ذلك.

الجدول رقم (8)

متوسط دخل الفرد وبحسب الفئات الثلاثية للدخل والبيئية (ألف دينار)

الفئة الداخلية	الريف	الحضر	الإجمالي
الأفقر	88	89,1	88,5
المتوسطة	113,7	123,8	121
الأغنى	197,4	244,8	141,6

المصدر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، العدد الرابع والثلاثون، أبو ظبي، 2014، ص 343.

3. التعليم ورأس المال البشري في العراق

يعد التعليم من أهم الوسائل التي تسهم بشكل واضح في تنمية الموارد البشرية من خلال إسهامه المباشر في ذلك، وإسهام التعليم المباشر بتنمية الموارد البشرية يتحقق من خلال الأهداف الأساسية التي يسعى النظام التعليمي إلى تحقيقها ومنها، تزويد الفرد بالمعلومات التي تؤدي إلى تطوير الوعي وثقافة الفرد ومن ثم المجتمع، وتزويد الفرد بالمعارف والمهارات التي تتيح للفرد القدرات اللازمة لقيامه بعمله، فضلاً عن أن التعليم يتجه في جزء مهم من نشاطاته إلى إعداد الباحثين للعمل في مؤسساته ومعاهده التعليمية وفي المراكز ذات الصلة بالبحث العلمي⁽¹⁾. يعتبر مؤشر معدل الأمية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري ويعتبر مؤشر معدلات الالتحاق بالمدارس، مؤشراً ثانياً لقياس رصيد رأس المال البشري، وكمكمل للمؤشر الثاني يمكن الإشارة إلى مؤشر ثالث هو الرقم القياسي للتعليم (وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، ومعدل معرفة القراءة والكتابة، أما المؤشر الرابع لقياس رصيد رأس المال البشري فيتمثل في مؤشر التنمية البشرية لبرامج الأمم المتحدة للإنماء الذي يشير ضمناً إلى المدخلات التعليمية (من خلال تضمينه لمعدلات تعلم القراءة والكتابة والمقيدين بمراحل التعليم الثالث)، وإذا ما اعتمدنا على هيكل الإنفاق على التعليم كمؤشر خامس خاص لتطور رأس المال البشري⁽²⁾، وبين الجدول رقم (9) معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي وهو مؤشر أساسي لأهداف التنمية (الهدف الثاني للألفية) فرغم ما طرأ على هذا المؤشر من تحسن كمتوسط، إلا أنه لا زال يقل بـ 16 نقطة مئوية عن المعدل المتوسط للدول النامية. حيث بلغ معدل القيد الصافي (التعليم الابتدائي) 75.9% عام 2004 وارتفع ليصل إلى 95,8% عام 2014، أما معدل القيد الصافي (التعليم الثانوي) فقد بلغ 68,6% لعام 2014. والفجوة بين معدلات التعليم العربي والعراقي تزداد اتساعاً في مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم العالي، إذ تحقق الدول العربية تقدماً على العراق.

¹ د. سالم ألنجفي، التنمية البشرية في الوطن العربي الأوضاع الراهنة ومآزق المستقبل : دراسات في التنمية

البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 31.

² أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول

العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، أكتوبر 2002، ص 3-5.

الجدول رقم (9)

يبين معدلات القيد الصافي بالتعليم في العراق للمدة (2004-2014) (بالآلاف)

السنوات	معدل القيد الصافي (التعليم الابتدائي)	معدل القيد الصافي (التعليم الثانوي)
2004	75,9	45,3
2014	95,8	68,6

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات التربية والتعليم، الباب التاسع، مديرية الإحصاء التربوي والاجتماعي، تقرير التعليم (الابتدائي، الثانوي، الجامعي) في العراق، بغداد، 2014، ص 23-26.

4. التعليم والتكنولوجيا

لم تعد التكنولوجيا مفهوماً تقليدياً يقتصر على تنظيم الدورات التدريبية ومنح شهادات الاجتياز، بل أصبحت هدفاً إستراتيجياً في مجال استثمار وتنمية الموارد البشرية، وفي إطار هذه المعطيات لقدرات الإنسان، فإن التدريب على تكنولوجيا العصر لم يعد مجرد حلقات دراسية تقليدية، بل هو استثمار كامل للثروة البشرية التي أضحت من دون جدال الثروة الحقيقية لكل الدول والشعوب وأصبح التدريب تبعاً لذلك هدف التنمية الحقيقية الشاملة، سواءً بالنسبة للقطاع العام أم القطاع الخاص أو قطاع المنظمات غير الحكومية التي تتطلب موظفين على مستوى عالي من الكفاءة والتدريب على أحدث المستجدات⁽¹⁾، فالمقصود من التدريب هو زيادة المهارات والمعرفة المحددة في مجالات معينة، وكذلك زيادة وعي المتدربين بأهداف المؤسسة التي يعملون بها و برسالته⁽²⁾، كما إن التعليم يُعد أساساً مهماً وضرورياً للتدريب، إلا أن ما يمكن أن يميز التدريب عن التعليم هو إن التدريب يركز على الجوانب العملية بشكل أكبر، في حين يركز التعليم على الجوانب النظرية، وان التدريب قد يتم قبل العمل من خلال مراكز ومؤسسات التدريب التي تُعد العاملين لأداء أعمالهم، أو بعد تشغيل العامل أي خلال عمله عن طريق إدخاله في دورات تدريبية داخل المؤسسة التي يعمل فيها، أو في مراكز ومؤسسات تدريبية أخرى غير التي يعمل فيها⁽³⁾.

¹ باسمه محمد صادق الشيبيني، أسيل عوض عبد الحميد، مصدر سابق، ص 23.

² محمد قاسم القزويني، إدارة الأفراد، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1984، ص 152.

³ فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص 144.

الجدول رقم (10)

معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية بحسب الفئات (%)

الفئات الأغنى			الفئات المتوسطة			الفئات الأفقر			المستوى الدراسي
الاجمالي	الريف	الحضر	الاجمالي	الريف	الحضر	الاجمالي	الريف	الحضر	
92,6	89,6	93,1	7,3	83,11	89,3	73,8	69,3	9,6	الابتدائية
61,5	36,2	65,1	2,3	26,5	48,8	19,4	16,5	2,8	المتوسطة
36,3	17	38,7	1,6	11,7	25,3	10,6	6,1	5,3	الإعدادية

المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، العدد الرابع والثلاثون، أبو ظبي، 2014، ص 342.

تظهر بيانات الجدول رقم (10) الفروق الواضحة بين الريف والحضر طبقاً للفئات الدخلية الثلاث، إذ بينما يبلغ معدل الالتحاق الصافي بالابتدائية 79,6% في الحضر ينخفض إلى 69,3% في الريف مقابل 93,1% للحضر الأغنى

و 89,6% للريف الأغنى. وتزداد النسب انخفاضاً في مستوى الدراسة المتوسطة إلى 22,8% للحضر الأفقر و 16,5% للريف الأفقر مقابل 65,1% للحضر الأغنى و 36,2% للريف الأغنى. ويتواصل انخفاض النسب في مستوى الإعدادية إلى 15,3% للحضر الأغنى و 6,1% للريف الأفقر يقابلها 38,7% للحضر الأغنى و 17% للريف الأغنى. من جانب آخر نلاحظ علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض نسب الالتحاق أي أن نسب الأطفال الملتحقين تقل كلما ارتفع السلم الدراسي وعلى المستوى الأفقي (بحسب فئات الدخل) ترتفع النسب باتجاه الأغنى، من زاوية أخرى تكشف أسباب عدم الالتحاق بالمدارس أي الفئات العمرية (6-19) سنة عن تأثير الفقر المباشر أو غير المباشر على الموقف من الالتحاق بالدراسة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- إن النظام التعليمي في العراق حكومياً ولجميع المراحل الدراسية، إذ تقوم الدولة بتوفير أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمستلزمات التربوية وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي والتي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية.
- 2- يُعد الإنفاق على التعليم استثماراً في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في أي بلد كان، إذ يُعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي.
- 3- لقد التزمت الدولة العراقية وفق مبادئ الدستور العراقي 2005، بتوفير فرص التعليم وبشكل متساوي لجميع العراقيين. وخلال العقد الأخيرين، تعرض التعليم في العراق، إلى تدهور طال جميع مرافق العملية التعليمية، مما يتطلب وقفة حقيقية وجادة تضمد الجراح وتسرع في عمليات الصالح، لتحقيق الأهداف ذات الصلة بإستراتيجية الصالح الاقتصادي.
- 4- توجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة، والكوادر الفنية والإدارية، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام، وهناك علاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية لأن هدفها ومحورها ووسيلتها هو الإنسان وغايتها هو تطبيق شريعة الله ونشرها والمحافظة علي التراث والقيم العربية والإسلامية في عصر العولمة. ومما يؤكد الصلة والارتباط بين التعليم والتنمية.
- 5- أن ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير ما يعني أن النسبة الأعلى تنفق كرواتب وأجور أما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى إلا بالقليل القليل، وهو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم وبنية الدولة.
- 6- هناك علاقة وثيقة ما بين التعليم والبطالة والتعليم والفقير، إذ أن ناتج التعليم في العراق تغلب عليه ثلاث سمات هي: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيه، وأصبحت العملية التعليمية لا تخدم سوق العمل بل تساهم في تفاقم مشكلة البطالة، كذلك الحال بالنسبة للفقير حيث هناك تفاوت ما بين الذكور والإناث وما بين الريف والمدينة.

7- نلاحظ علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض نسب الالتحاق أي أن نسب الأطفال الملتحقين تقل كلما ارتفع السلم الدراسي وعلى المستوى الأفقي (بحسب فئات الدخل) ترتفع النسب باتجاه الأغنى. من زاوية أخرى تكشف أسباب عدم الالتحاق بالمدارس أي الفئات العمرية (6-19) سنة عن تأثير الفقر المباشر أو غير المباشر على الموقف من الالتحاق بالدراسة .

ثانياً : التوصيات

- 1- يجب أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان.
- 2- أن توفر الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحلها.
- 3- أن يكون محور التوسعات والإصلاحات في نظام التعليم العام في المدارس الابتدائية والثانوية الفعالة.
- 4- جذب المعلمين والمعلمات ممن يتميزون بقدرات فكرية واجتماعية فائقة من الطراز الأول وذلك بدفع رواتب مجزية لهم، وتحمل نفقات توفير التقنية في المدارس، وتدريب المعلمين والإداريين تدريباً فعالاً.
- 5- يجب على الحكومة أن تحاول امتصاص البطالة بتشغيل أفراد منتجين ومؤهلين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة، أيضاً السياسة الاقتصادية يجب أن تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على كافة أفراد المجتمع وليس حصرها بيد أشخاص معينين يوزعونها في إطار المحسوبية والمنسوبية والمحزوبية، أي الانتماء إلى أحزاب معينة، فضلاً على القضاء على انتشار الفساد الذي استنزفه الثروات العراقية.

قائمة المصادر

- 1- أبو العينين، علي خليل، التربية الإسلامية والتنمية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد(22) ، السنة السابعة، الرياض، 1987.
- 2- الشبيبي، عبد الحميد، باسمه محمد صادق، أسيل عوض، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع إشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الموارد البشرية، قسم سياسات التشغيل، بغداد، 2006.
- 3- الجوهري، محمد، وآخرون، علم اجتماع التنمية، دار الهلال للطباعة والتجارة، القاهرة، 1984.
- 4- العتيبي، عبد المحسن سعد، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1995.
- 5- النوري، عبد الغني، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، دار الثقافة، الدوحة، 1985.
- 6- الطنطاوي، أحمد عابد، إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، التربية والتنمية، العدد (8)، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، 1995.
- 7- العلوان، علاء الدين ، نحو رؤية مشتركة للتربية في العراق، وزارة التربية، بغداد، 2004.
- 8- العكيلي، طارق، انعكاسات النمو الكمي والنوعي على التنمية، ندوة التنمية البشرية في العراق، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1994.
- 9- الكواز، أحمد، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، أكتوبر 2002.
- 10- الربيعي، محمد، هل من ضرورة لإصلاح التعليم العالي في العراق، شبكة العلماء العراقيين في الخارج، جامعة دبلن، أيرلندا، 2011.
- 11- العلاق، مهدي محسن، وآخرون، وطأة الفقر من منظور النوع الاجتماعي : ورقة خلفية لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، بغداد، 2008.
- 12- الزبيدي، علي، وآخرون، التربية والتعليم والفقر في العراق : ورقة أعدت لإغراض مشروع وضع إستراتيجية للتخفيف من الفقر، بغداد، تشرين أول 2008.
- 13- القزويني، محمد قاسم ، إدارة الأفراد، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1984.

- 14- أُلنجفي، سالم، التنمية البشرية في الوطن العربي الأوضاع الراهنة ومآزق المستقبل، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
- 15- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1990.
- 16- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، بغداد، 2014.
- 17- اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، البنك الدولي، تحليل الفقر في العراق، الجزء الأول، النتائج الرئيسية، 2010.
- 18- البنك الدولي، الإنفاق على التعليم، التقرير الوطني عن التنمية البشرية لعام 2008.
- 19- بامشموس، سعيد، ونور الدين عبد الجواد، التعليم الابتدائي – دراسة منهجية، الطبعة الأولى، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 1980.
- 20- تصريح النائب الزاملي في جريدة الصباح، العدد (1784)، 30 أيلول 2009.
- 21- حمزة، كريم محمد، التعليم في العراق، ورقة للمناقشة، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- 22- خلف، فليح حسن، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، اربد، 2006.
- 23- جواد، هاشم، مقدمة في العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد 1988.
- 24- دويكات، خالد عبد الجليل، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2007.
- 25- رشاد، عبد الناصر محمد، التعليم والتنمية الشاملة: دراسة في النموذج الكوري، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.
- 26- زيتون، محيا، حول عيوب الإحصاءات التربوية: التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- 27- شرقي، ساجد، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مجلة دراسات إيرانية، العدد العاشر، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2008.
- 28- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2014.

المدرس سكنه جهيه فرج .. دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2015-2004)

- 29- عبود، عبد الغني، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1992.
- 30- عبد ربه، علي علي، إسهامات التعليم في دخل الفرد والمجتمع وعلاقتها بالحراك الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وخفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري، دراسات تربوية، المجلد 10 ، الجزء 73 ، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1994.
- 31- عبد السلام ،مصطفى، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2006.
- 32- عبد الرضا، نبيل جعفر ، دور التعليم في تفاقم مشكلة البطالة في العراق، الحوار المتمدن، العدد (3711) ، 2012/4/28.
- 33- غبان، محروس أحمد، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها، الطبعة الأولى، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة ، 1994 .
- 34- فورتر، بيتر، المخطط والتعليم مدى الحياة، ترجمة: ك . بطوورس، مجلة التربية الجديدة العدد (15)، 1987.
- 35- ملحم، أحمد عارف، الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الخليجية، المنامة، 2007.
- 36- مرسي، محمد عبد العليم، التربية والتنمية في الإسلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، الرياض، 1992.
- 37- مصادر متعددة : منها مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء: المسح السريع 2005 كذلك الورقة الخلفية لإستراتيجية التخفيف من الفقر عن التعليم، 2005.
- 38- نوفل، محمد نبيل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1991.
- 39- وزارة التعليم العالي، التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي رؤية لمنظومة التعليم العالي في مصر حتى عام 2021 من خلال المخطط العام لمنظومة التعليم العالي في مصر (2005-2021)، 2006 .
- 20- ويتمر، باربرا، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة : ممدوح يوسف عمران، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعرفة، العدد (337)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2007.

- 21- وزارة التخطيط، هيئة تخطيط القوى العاملة، دراسة تخطيط القوى العاملة العلمية والفنية في العراق للمدة (1975-2000)، بغداد، 1994.
- 22- ينظر تصريح وزير التربية في جريدة الصباح، العدد (1777)، 16 أيلول 2015.
- 23- هينيمان، ستيفان، تحسين نوعية التعليم في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، العدد (1)، 1980.

شبكة الانترنت

- 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، اتجاهات الإنفاق الحكومي التربوي ومحدداته في العراق، مركز المعلومات واتخاذ القرارات، بيت الحكمة، بغداد، 2012
http://www.aicardes.org.tn/sem_aicardes/L3Ar2.pdf
- 2- البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?page=1&order=wbapi_data_value_2011%20wbapi_data_value%20wbapi_data_value-first&sort=desc
- 3- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة 2014، الباب التاسع، إحصاءات التربية والتعليم.
<http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>
- 4- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنة 2014، الباب الثاني، إحصاء السكان والقوى العاملة.
<http://cosit.gov.iq/ar/2014-01-08-07-55-28/78-aas2013-ar>
- 5- مركز المعلومات واتخاذ القرارات، اتجاهات الإنفاق الحكومي التربوي ومحدداته في العراق، بيت الحكمة، بغداد.
http://www.aicardes.org.tn/sem_aicardes/L3Ar2.pdf

The Role of Education in Economic Development in Iraq for the period (2004-2015)

Lecturer Sakna j . Faraj
Basrah and Arab Gulf Studies Centre
University of Basrah

Abstract :

The education in all his stages and levels considered the basic tool in development growth the human element or so-what called investment in human financial capital ,and the education system in Iraq is governmentally and for all stages the government provide members bodies educational and educational supplies and recently established number of private universities in high educational stage which participate in implemented professional organization and the operation of development the education must be continuous and including for all his members and ingredients to face the social ,economic, cultural changes and achieve the demands of development and the study has been reached that educational budget investment don't composed the many which mean that high ratio spend as salaries and wages as for the investment project don't receive only a little , and it is reflects the reality of the link between the structure of the education and the government. there must be real politic for growth to reduce the ratio of illiteracy poverty and unemployment with the increase of population so must provide money and necessary facilities for the educational system with all stages , to attract the male/female teachers who have intellectual and social super- capabilities and for the government it must try to absorb unemployment through employ producers and qualified members ,also the economic policy must depend on the wealth distribution equally on all the members of community to eliminate on the poverty for best education

Keywords :

Investment, human capital, education, indicators of economic development, labor market.